الفصل الرابع

الدور السياسي للمملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي

obeikandl.com

obeikandl.com

نهضت المملكة العربية السعودية في السنوات القليلة الماضية بدور متزايد الأهمية في تعضيد خطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبرامجها في بلدان العالم الثالث بصفة عامة وفى بلدان العالم الإسلامي بصورة خاصة، وهى بذلك تقوم بدور فاعل ورئيس في خدمة الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم، حيث شكل ذلك المجال أحد المظاهر الهامة لمبدأ التضامن الإسلامي الذي تؤمن به المملكة، وذلك عبر العديد من القنوات التي تصب جميعها في خانة تلك الخدمة التي دأبت المملكة على تقديمها للإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم منذ عهد القائد المؤسس الملك عبد العزيز ـ يرحمه الله .

ومنذ قيام منظمة المؤتمر الإسلامي والتي كانت المملكة احد المؤسسين وأبرز الأعضاء الفاعلين بها وقد توالى عقد مؤتمرات القمة الإسلامية التي شكلت آلية للعمل الإسلامي الموحد وللتصدي لمشكلات المسلمين وهموم قضاياهم والعمل على حلها، وظلت المملكة تواصل جهودها في سبيل إنجاح تلك المؤتمرات وتفعيل أدائها، خدمة للإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم، وقد اعتبرت تلك المؤتمرات علامة بارزة في مسيرة التضامن الإسلامي وما تضطلع به المملكة من مسئوليات وما تحمله من رسالة سامية في سبيل تحقيق التضامن الإسلامي .

ومن أجل تحقيق إستراتيجية شاملة للتفاعل والتعاون مع العالم الإسلامي سعت المملكة لوضع برامج عمل عديدة تجاه العالمين العربي والإسلامي ومن هنا حرصت المملكة عبر السنوات الماضية على تعزيز أواصر الأخوة مع جميع الدول العربية والإسلامية، وكثفت جهودها لدعم وحدة الصف العربي والإسلامي، وفتح قنوات

للتشاور والتفاهم من أجل خدمة قضايا الإسلام المصيرية التي حرصت المملكة على الوصول بها إلى الأهداف المنشودة.

ومنها حرص المملكة على مساندة الدول العربية والشعوب الإسلامية في نضالها من أجل الحصول على حق تقرير مصيرها واستقلالها، إلى جانب دعم القضايا الأخرى المماثلة التي تبنتها كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمدرجة كبنود ثابتة في جدول أعمال المؤتمرات العربية والإسلامية المختلفة.

وعلى الجانب الآخر قامت المملكة برصد جزءاً كبيراً من ناتجها القومي السنوي لمساعدة البلدان العربية والإسلامية. وقد بلغت جملة مساعدات التنمية التي لا ترد والقروض الميسرة التي قدمتها المملكة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلى البلدان النامية من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي نحو 77000 مليون ريال، فساهمت هذه الأموال في تنفيذ برامج ومشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في 35 بلدا إسلاميا شقيقا.

وتقدم المملكة معونتها إلى البلدان الإسلامية من خلال قنوات عدة: فهي مساهم رئيسي في عدد من المؤسسات العربية والدولية الخاصة بالتنمية بما في ذلك بنك التنمية الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية وبنك التنمية الاقتصادية الأفريقي وغيرها من المؤسسات المختلفة والتي تستخدمها المملكة في الوصول إلى البلدان الإسلامية ومعرفة احتياجاتها المادية والمعنوية والوصول إليها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية عبر تاريخها الطويل قد قامت بدور تنموي هام وفاعل على الصعيد السياسي على صعيد بلدان العالم الإسلامي وقد تنوعت أدوار المملكة وذلك وفقا لقضايا الدول الإسلامية والوسائل

المناسبة للمساهمة في مساعدة تلك الدول في إيجاد حلول عملية لتلك المشكلات التي تواجهها .

ومن الممكن التعرض لهذا الجانب على الصعيد السياسي من خلال عرض بعض أدوار المملكة في القضايا المختلفة والتي يمكن تقسيمها إلى جانبين أساسيين وذلك على النحو التالي :

أولاً : دور المملكة على الصعيد السياسي في البلدان العربية الإسلامية :

و يمكن التعرض لأهم التفاعلات السعودية وذلك على النحو التالي :

1. دور المملكة في القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي :

إن موقف المملكة من قضية فلسطين من الثوابت الرئيسية لسياسة المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز (رحمه الله) بدءاً من مؤتمر لندن عام 1935م المعروف بمؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة القضية الفلسطينية ، إلى عهد خادم الحرمين الشريفين . قامت المملكة بدعم ومساندة القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وذلك من منطلق إيمانها الصادق بأن ما تقوم به من جهود تجاه القضية الفلسطينية إنما هو واجب يمليه عليها عقيدتها وضميرها وانتماؤها لأمتها العربية والإسلامية .

كما شارك الجيش السعودي في معارج الجهاد ضد العدو الصهيوني عام 1948 م في فلسطين . وذلك انطلاقا من الموقف الذي حدده الملك عبد العزيز – رحمة الله – في ذلك الحين ، وهو ضرورة إبراز القضية الفلسطينية في المحافل الدولية ، بوصفها قضية جهاد شعب من أجل الحفاظ على كيانه وهويته في مواجهة المحتل الصهيوني ، على أن يكون دور الدول العربية هو مساندة هذا الجهاد ، وذلك رغبة في كسب التأييد الدولي المؤتمر لصالح القضية وتجنبا لانسياق القضية في متاهة المصالح الإقليمية الضيقة .

ولقد واصلت المملكة جهودها في العمل على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية والإسلامية، وفي مختلف المجالات السياسية والمادية، ووقفت بكل ثقلها المعنوي والمادي من أجل تحرير القدس الشريف وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته وعاصمتها القدس، وفق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعمت المملكة ولا تزال تدعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة واستعادة أراضيه المحتلة، وذلك جنبا إلى جنب مع ما بذلته من جهود ومن وضع إمكاناتها الذاتية من أجل تحرير سيناء في حينه والجولان والجنوب اللبناني.

ولقد جسد الحظر البترولي الذي فرضته المملكة على عدد من القوي الدولية المؤثرة، والذي صاحب حرب أكتوبر لعام 1973 م (1393هـ) وكذلك خطة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط التي تبناها كل من مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ومؤتمر القمة الإسلامي الرابع، حرص القيادة السعودية لوضع جهودها وإمكاناتها الذاتية من أجل قضايا العرب والمسلمين الرئيسية، وفي مقدمتها فلسطين والقدس الشريف. واستمرت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين في جهودها ودعمها المتواصل بما يعود بالخير على القضية الفلسطينية عبر عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام، التي أسفرت عن توقيع اتفاق واشنطن مؤخرا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الخاص بتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني يلي ذلك في مرحلة لاحقة مواصلة المفاوضات بشأن التوصل إلى الحل السلمي الشامل والعادل. وقد أسفرت هذه الجهود عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أجزاء من الصفة الغربية وغزة ولا تزال المفاوضات جارية بهدف الوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وتحرير الجولان السوري والجنوب اللبناني.

ومن الممكن تناول دور المملكة في القضية الفلسطينية من خلال المحاور التالية :

أ- الدعم السياسي : للمملكة دور بارز ومميز في دعمها السياسي المستمر لنصرة القضية الفلسطينية ، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته لبناء دولته المستقلة . ولهذا نجدها تتبنى جميع القرارات الصادرة من المنظمات والهيئات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وتشارك في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بحل القضية الفلسطينية ابتداء من مؤتمر مدريد وانتهاءً بخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية ، التي أقترحها سمو ولي العهد وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد في قمة بيروت (مارس 2002م) لحل النزاع العربي الإسرائيلي ، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائمًا وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي . وتبذل المملكة جهوداً حثيثة واتصالات مكثفة مع الدول الغربية والصديقة والإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تنص على الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م . ومطالبتها الدائمة للمجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية العدوانية والمتكررة ضد الشعب الفلسطيني .

كما أدانت المملكة قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل الذي يضم أراضي فلسطينية واسعة وتقدمت بمذكرة احتجاج لمحكمة العدل الدولية في لاهاي تدين فيها قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري ، وصدر قرار المحكمة رقم (28/ 2004) وتاريخ (9/ 7/ 2004م) بعدم شرعية هذا الجدار وطالب إسرائيل بإزالته ، وجاء قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ليعبر عن تضامن المجتمع الدولي حيال هذا الموضوع ويطالب إسرائيل بوقف الجدار والتخلي عنه وأنه يتناقض مع القانون الدولي .

ب- المبادرات السعودية لحل القضية الفلسطينية : من الممكن عرض أهم المبادرات السعودية في القضية الفلسطينية على النحو التالي :

أولاً : مشروع الملك فهد للسلام (المشروع العربي للسلام) : أعلن مشروع الملك فهد للسلام في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1982م ، ووافقت عليه الدول العربية وأصبح أساسًا للمشروع العربي للسلام كما كانت هذه البادرة أساسا لمؤتمر السلام في مدريد عام 1991م .

ويتكون المشروع من المبادئ التالية :

(1) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس .

(2) إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م .

(3) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

(4) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة .

(5) تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

(6) قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .

(7) تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام .

(8) تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ .

ثانيًا : مبادرة سمو ولي العهد : وهي المبادرة التي أعلن عنها سمو ولي العهد في قمة بيروت (مارس 2002م) وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي الفلسطيني ، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائمًا وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي .

وتتلخص المبادرة فيما يلي :

(1) الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود (4) يونيو 1967م .

(2) القبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس .

(3) حل قضية اللاجئين وفقًا لقرارات الشرعية الدولية .

وأشارت المبادرة إلى أن قبول إسرائيل بالمطالب العربية يعني قيام "علاقات طبيعية" بينها وبين الدول العربية .

وقد أصدرت المملكة العديد من البيانات التي تستنكر فيها الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، فعلى سبيل المثال، نددت المملكة بقرار الحكومة الإسرائيلية ضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة أبدية لها . حيث استطاعت بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية والصديقة استصدار قراراً من مجلس الأمن برقم (478) في عام 1980م، يطالب فيه جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها فورا، وبطلان جميع الإجراءات التي قامت بها حكومة الكيان الصهيوني لتهويد القدس، وهو القرار الذي اعتبر نصراً للدبلوماسية الإسلامية وإحباطا للمخطط الصهيوني تجاه مدينة القدس .

كما عبرت حكومة المملكة مؤخراً عن تهانيها لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس " أبو مازن " بمناسبة انتخابه رئيسًا للسلطة الوطنية الفلسطينية، راجية الله أن يوفقه لما يحقق الأمن والاستقرار لفلسطين والخير للشعب الفلسطيني في طريق الوصول إلى حقوقه المشروعة وفي مقدمتها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .

ومن هنا فقد تركز الدور السعودي في التأكيد على أن إحياء مسيرة السلام يتطلب تعاونًا جاداً من أجل تحقيق الحل القائم على دولتين واستخلاص الدروس من نتائج

فشل عملية السلام السابقة، والتي كانت بسبب المبالغة ي التركيز على القضايا الإجرائية والمرحلية، واستنفاذ الجهد في محاولة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة وإجراءات تبادل للثقة، ولا بد من العودة إلى أساس الصراع ولب المشكلة، وإيجاد آلية فعالة تفل الدخول مباشرةً في مفاوضات سلمية تبحث قضايا الوضع النهائي، والتي تشمل القدس والحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية المتبادلة.

2. دور المملكة في الأزمة اللبنانية:

يشهد الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان صعوبات نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية الوحشية المتكررة أخرها الذي قامت به في صيف عام 2006 م، دمرت فيه البنية التحتية اللبنانية، وشردت ثلث سكان لبنان، وقتلت وجرحت الآلاف من المدنيين نساءً وأطفالاً وشيوخًا. فماذا كانت النتيجة، هل تشعر إسرائيل أنها أكثر أمنًا بالفعل؟ أن الإنجاز الإسرائيلي الوحيد هو التدمير والخراب وإثارة الكراهية وتعميق مشاعر العداء. ولا نعلم كم من المآسي والضحايا ستحمل العرب، ويتحمل معهم العالم، قبل أن يقتنع الجميع بأنه لا يمكن للحلول العسكرية أن تنجح.

وقد قامت المملكة العربية السعودية بالدعم الكامل للحكومة الشرعية اللبنانية في بسط كامل سلطتها ونفوذها على كافة التراب الوطني في الحفاظ على استقلالية قرارها بعيداً عن أي ضغوط أو تهديدات، كما قامت في العديد من المؤتمرات العربية والإسلامية بدعوة الأشقاء في لبنان إلى توحيد كلمتهم ومواقفهم ليتسنى للبنان أن ينعم بالأمن والنماء. كما أكدت المملكة على ضرورة التزام جميع الأطراف بقرار مجلس الأمن رقم 1702، كما دعت إلى تحقيق انسحاب إسرائيلي سريع من مزارع شبعا التي تعترف إسرائيل بأنها محتلة. وفي إطار التزام المملكة العاجل بدعم جهود إعادة الإعمار في لبنان وهو ما تجلى في مساهمتها الكبرى والفاعلة في مؤتمر باريس،

وقامت المملكة بدعوة المجتمع الدولي إلى تحمل إسرائيل مسئولية التعويض العادل عما لحق بلبنان من تدمير وخسائر من جراء هذا العدوان.

ولاشك أن المملكة قد بذلت جهوداً متواصلة لتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف اللبنانية من أجل تجاوز الخلافات والتجاذبات السياسية وبينهم والاتفاق حول ما يخدم مصالح لبنان ويجنبه مزيداً من الأزمات والتدخلات الخارجية، ويتيح لهم التفرغ لقضية التنمية وإعادة الإعمار التي يتطلع الشعب اللبناني منذ سنوات لجني ثمارها من واقع تحسن مستوى الخدمات وتوفير فرص العمل وبالتالي ارتفاع لمستوى معيشته.

ولقد قامت المملكة بدعم مبادرة الجامعة العربية والتي تنادى بضرورة التلاخم والتكاتف والرضوخ لصوت الحكمة والهدوء بما يجنب شعبهم وبلدهم المزيد من المآسي والفتن. كما أدانت المملكة لكافة الأعمال الإجرامية التي استهدفت عدداً من أبرز قادة لبنان وكفاءته، مع دعمها لعمل لجنة التحقيق الدولة حتى ينال المجرمون للقانون ومقتضيات العدل.

3. دور المملكة في أزمة تحرير الكويت:

تحركت المملكة أثر الغزو العراقي الغاشم للكويت في 2 أغسطس 1990م / 1410 هـ في اتجاهين أساسيين هو العمل الدبلوماسي لدفع العراق على سحب قواته من الكويت، فقد بادر خادم الحرمين الشريفين بالاتصال بالقيادة العراقية وبالقيادات العربية الأخرى، وظهرت فكرة عقد مؤتمر قمة عربي مصغر في جدة للبحث عن مخرج دبلوماسي لرحيل القوات العراقية عن الكويت، كما شاركت المملكة في مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة للبحث عن صيغة سياسية لحل الأزمة وبعد تأكد نية العراق العدوانية خاصة بعد حضور نائب الرئيس العراقي عزت إبراهيم إلى جدة وتأكيد بأن ضم الكويت هو قرار لأرجعه فيه، تحركت المملكة من أجل حشد قواتها

لحماية أراضيها وأراضي باقي دول الخليج العربية من احتمال اعتداء عراقي خاصة بعد أن بدأ واضحًا أن القوات العراقية تتحرك نحو الأراضي السعودية وبرغم تأكيدات القيادة العراقية، وفي هذا الإطار استضافت المملكة القيادة الكويتية والشعب الكويتي الذي أجبر على مغادرة بلاده ـ في أراضيها ـ ووفرت لهم التسهيلات اللازمة للممارسة أعمال الشرعية الكويتية ووسائل العيش الكريم مؤقتًا لحين عودتهم لأراضيهم، وبذلك وفرت المملكة ملجًا أساسيًا للكويتيين مكنهم من إعادة تنظيم صفوفهم.

أما الاتجاه الثاني فكان هو العمل العسكري لتحرير الكويت، فقد استعانت المملكة بقوات من بعض الدول العربية وبعض الدول الصديقة المعارضة للغزو العراقي لردع احتمال العدوان العراقي، وشاركت في كل الجهود السياسية في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل حث القيادة العراقية على الانسحاب من الكويت، ولما بدأ واضحًا إصرار القيادة العراقية على تجاهل القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن وفرت المملكة القاعدة التي انطلقت منها عمليات تحرير الكويت بجانب مشاركة قواتها الفعالة في تلك العمليات وكانت القوات السعودية في مقدمة القوات التي حررت الكويت في فبراير 1991م.

4. دور المملكة في الأزمة العراقية:

لاشك أن الوضع في العراق يدعو للأسى البالغ وذلك لتدهور الأوضاع الأمنية في العراق، وما يشهده من صدامات وأعمال عنف تدفعها النعرات الطائفية والتعصب المذهبي، ولقد سعت المملكة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق مساعدة الشعب العراقي في استعادة دولته واستقرارها حيث أن غياب الأمن والاستقرار في العراق ما يزال يعيق مساعي الدول الراغبة فعلاً في مساعدة العراق ومنها المملكة على تجاوز محنته وإعادة تأهيل اقتصاده والبدء في إعادة أعماره.

وقد أكدت المملكة على أهمية ترسيخ وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته وعدم التدخل في شئونه الداخلية . كما دعت في العديد من المؤتمرات العربية والإسلامية إلى ما يلي :

أ- تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة .

ب- نزع سلاح الميليشيات .

ج- إحياء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، حتى يجد المواطن من يرعى شئونه ويقوم على مصالحه .

د - عدم المساس بالتوازن الاجتماعي مع ضرورة التآخي والتراحم الذي يربط بين المذاهب والعشائر والمناطق العراقية .

هـ - يجب على قوات الاحتلال القيام بمسؤولياتها الدولية تجاه حماية الحدود العراقية، والتصدي للهيمنة الخارجية السياسية أو الاستخباراتيه أو الأمنية على أجزاء العراق .

و - أن تقوم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الجوار العراقي بمسؤولياتها في دعم استقلال العراق ووحدة أراضية واستقلاله الوطني .

وقد واصلت المملكة على مختلف الأصعدة بذل مساعيها لإتمام عملية المصالحة الوطنية العراقية بين مختلف أطياف الشعب العراق ووصولها إلى غاياتها باعتبارها الوسيلة الأنسب لتحقيق ما ينشده الشعب العراقي من أمن واستقرر ونهضة تنموية .

ثانيا: دور المملكة على الصعيد السياسي في البلدان الإسلامية غير العربية:

لقد قامت المملكة بدور سياسي بارز على صعيد الدول الإسلامية التي تقع خارج الدائرة العربية وذلك على النحو التالي :

1. دور المملكة على الصعيد السياسي مع الدول الإسلامية الأسيوية :

لقد وقفت المملكة إلى جانب نضال الشعوب العربية والإسلامية من اجل نيل استقلالها الوطني ، في المرحلة التي أنطلق فيها هذا النضال عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقيام منظمة الأمم المتحدة التي كانت المملكة من الدول المؤسسة لها واستضافت في تلك المرحلة عددا من قادة حركات التحرير فيها وقدمت لهم الدعم المادي والمعنوي لتحقيق أمنياتهم واعتراف المجتمع الدولي بهم وتذليل العقبات التي اعترت انضمامهم لمنظمة الأمم المتحدة ومساندتهم على صعيد القضايا التي تتعلق بوحدتهم الإقليمية والحفاظ على هويتهم الإسلامية ومن هذه القضايا :

(أ) مساندة شعب باكستان عندما أعلن قادته عن قيام دولته المستقلة في أواخر الأربعينات من القرن الماضي .

(ب) مساندة شعوب اندونيسيا وماليزيا من أجل نيل استقلالهما الوطني .

(ج) وقوف المملكة إلى جانب شعب كشمير في المطالبة بحقه في التمتع بحريته في ممارسة حق تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة في العديد من قراراتها .

وعقب انتفاضة شعب كشمير التي انطلقت مع مستهل 1410هـ (1990م) ، وما تعرضت له من جانب السلطات المحلية أصدرت المملكة بيانات عبرت فيها عن قلقها البالغ لما يتعرض له شعب كشمير من ممارسات قمعية ، وأعربت عن تطلعاتها لإيجاد حل سلمي للنزاع بين باكستان والهند حول هذه القضية في إطار قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة هذه القضية وفقا لارادة شعب كشمير ، وطبقا للمبادئ العامة التي تضمنها ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي كما ساندت المملكة بحث هذا الموضوع في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته التاسعة عشر التي عقدت في القاهرة عام 1411هـ (1991) وأثمرت جهودها من خلال القرار الذي صدر عن المؤتمر ونص على إيفاد بعثة إسلامية تعمل من أجل إيجاد تسوية سلمية لهذه القضية ، وفقا لقرارات الأمم

المتحدة في هذا الشأن كما تشارك المملكة في عضوية فريق الاتصال الإسلامي حول جامو وكشمير المكلف من قبل المؤتمر الإسلامي الاستثنائي السابع لوزراء الخارجية الذي انعقد في إسلام آباد عام 1415هـ (1994م) بتنسيق جهود الدول الأعضاء من أجل دعم حق شعب كشمير في تقرير المصير، طبق لقرارات الأمم المتحدة ولضمان حقوقه الإنسانية الأساسية، ولا تزال المملكة تواصل مع الدول الإسلامية مساعيها لتحقيق هذا الغرض.

2. دور المملكة على الصعيد السياسي داخل القارة الإفريقية:

لقد ساندت المملكة منذ انطلاق حركات التحرير في الساحة الأفريقية هذه الحركات في مطالبها المشروعة، ففي المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية الذي انعقد في مدينة جدة بالمملكة في محرم 1392 هـ (1972م) حيث أسهمت المملكة في استصدار قرار عن المؤتمر، أعرب فيه عن تصميمه على تأييد النضال المشروع للشعوب الأفريقية لنيل حقها في تقرير المصير والاستقلال، وتقديم كل مساعدة ممكنة في هذا المجال، كما أكد المؤتمر في دورته الرابعة على قرار مؤتمر جدة من أجل مواصلة جهود الدول الإسلامية لدعم الكفاح العادل الذي كانت تخوضة الشعوب الإفريقية من أجل تحررها الوطني.

وفي مرحلة ما بين تلك الدورة والدورة السادسة التي تلتها للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي انعقدت في جدة في رجب 1395 هـ (1975م) حصلت كل من جمهوريات موزمبيق وجزر الرأس الأخضر وشعب جزر القمر المسلم على استقلالها وقد أعرب المؤتمر عن ارتياحه لما تحقق من انجازات لتلك الشعوب، كما أكد أيضا على مساندته لجهود حكومة دول جزر القمر في الحفاظ على استقلال بلادها، ووحدة أراضيها.

وأكدت المملكة في المؤتمرات المتعاقبة على عزمها على التنسيق مع الدول الإسلامية من أجل تقديم الدعم المطلوب للكفاح العادل لحركات التحرير في جنوب أفريقيا. إلى جانب مساندة شعوب تلك المنطقة في كفاحها للقضاء على سياسة التمييز العنصري الذي كانت تمارسه حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا ومقاطعة هذه الحكومة إلى حين التجاوب مع دعوات المجتمع الدولي لتوفير المناخ الملائم للشعب الأفريقي هناك لاختيار نظامه السياسي بإرادته الحرة وعلي قدم المساواة مع باقي المواطنين البيض هناك وإزالة مظاهر التمييز العنصري بينهم وقد واصلت المملكة دعمها المستمر لهذه القضايا الأفريقية العادلة في مختلف تلك المراحل والتي تكرست ثمارها مؤخرا بحصول كل من شعبي ناميبيا وجنوب أفريقيا على استقلالهما الوطني ولا تزال المملكة تبذل مع أشقائها من الدول الإسلامية جهودها لتوفير مستلزمات التنمية وتحقيق التقدم والرخاء للشعوب الأفريقية بما في ذلك شعبي ناميبيا وجنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بقضية الصومال، فلقد كان لخادم الحرمين الشريفين – الملك فهد رحمه الله – الإسهام الوافر في محاولة تحقيق المصالحة بين الأطراف الصومالية منذ اندلاع الحرب الأهلية في الصومال حيث استضافت المملكة اجتماع المصالحة بين أطراف النزاع الصومالي في جدة عام 1412هـ (1992م) وسخرت لهم جميع الإمكانات من أجل أن يتواصلوا إلى وقف القتال وتجنيب بلادهم ويلات الحروب ومشكلاتها وأملا في أن تتوصل تلك الأطراف المتنازعة إلى ما يحفظ للصومال كيانه ووحدته، كما سعت المملكة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين لنجدة الأشقاء الصوماليين، وتقديم المساعدات المتعددة وإنقاذ الأشقاء الذين يعانون المجاعة وويلات الحروب كما واصلت المملكة دورها عبر إسهامها مع المجتمع الدولي بإرسال قوات للمساهمة في حفظ إسلام وتوزيع المساعدات ولا تزال تواصل هذا الدور إلى اليوم.

3. قضية البوسنة والهرسك:

وقفت المملكة ولا تزال بجانب الشعب البوسني المسلم وقدمت له كافة أشكال الدعم والمساندة وعلي كافة الأصعدة السياسية والمادية والمعنوية. فعلي الصعيد السياسي تبنت المملكة دعم هذه القضية في مختلف المحافل الدولية، وقد تابعت عن كثب تطورات هذه القضية في مختلف المحافل الدولية وقد سعت المملكة نحو إيجاد حل سلمي عادل من خلال عضويتها في فريق الاتصال الإسلامي الذي شكله المؤتمر الإسلامي الاستثنائي الخامس لوزراء الخارجية، الذي انعقد في اسطنبول عام 1412هـ (1992م) كما استضافت المملكة بجدة في جمادي الآخرة 1413هـ (1992م) اجتماعات وزارة خارجية الدول الإسلامية التي عقدت لمناقشة وبحث هذه المأساة وتابعت المملكة ولا تزال تتابع الاتصال والتشاور وتبادل الرأي مع الجميع لتحقيق الحل الأمثل لهذه القضية والذي يتمثل في الاعتراف بحق شعب البوسنة والهرسك المسلم في إقامة دولة محبة للسلام والعدل والاستقرار، إلى جانب ذلك شاركت المملكة بوصفها عضوا في فريق الاتصال الإسلامي في الاجتماعات المشتركة لهذا الفريق مع فريق الاتصال الدولي بهدف التوصل إلى الحل السلمي الشامل والعادل الذي يكفل لجمهورية البوسنة والهرسك وحدتها الإقليمية وسيادتها.